الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

التجارة والمنافسة في المنطقة العربية

الواقع والآفاق نحو سوق عربية تنافسية

السيدة ناتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية - "إسكوا"

الأهداف الرئيسية

- تقييم التجارب العربية في المجال أحكام المنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية واقتراح حزمة إصلاحات تساهم في تعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقيات.
- التقدم الحاصل في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بقوانين المنافسة في التجارة العالمية.
- مناقشة خصائص سياسات المنافسة الحالية المطبقة في الدول العربية ومدى تناسقها مع اتفاقيات التجارة التفاضلية التي عقدتها معظم الدول العربية سواء فيما بينها أو مع العديد من الشركاء التجاريين من خارج المنطقة.
- قياس قوة السوق "Markup or Market Power" في عينة من القطاعات الإنتاجية في مجموعة محددة من الدول العربية على فترة زمنية طويلة نسبيا.
- بلورة حزمة سياسات تنافسية تتماشى ومتطلبات تطوير الاقتصادات العربية ومقاومة الاحتكارات وتشوهات الأسواق سواء على مستوى المستهلكين أو المستثمرين في المنطقة العربية.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

WORLD TRADE ORGANIZATION

المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

- الإعلان الوزاري لجولة الدوحة يعتبر تطورا هاما في تنمية العلاقات التجارية العالمية.
- القناعة بأهمية سياسات المنافسة في تسهيل التجارة العالمية ليست بجديدة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
- مستوى التقدم في تضمين أحكام خاصة بسياسات المنافسة في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف ضعيفاً وغائباً في بعض الحالات.

المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

- أن ميثاق هافانا لعام 1947 نص صراحة في **فصله الخامس** على ضرورة مراجعة الممارسات التجارية التقييدية و الدعوة الى الغاء امل أشكال الممارسات التجارية الغير شفافة والتي تؤثر على التجارة الدولية ومستويات المنافسة.

- وبعد 13 سنة من المفاوضات، أقرت اتفاقية "الجات" سنة 1960 بأن أنشطة الكارتلات والمجموعات الاحتكارية تعرقل توسع التجارة العالمية.

- اقتصرت اتفاقية سنة 1960 على التوصية دون اتخاذ اجراءات ملموسة لدعم المنافسة في الأسواق العالمية.

المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

- جولة الأوروغواي والتي تم توقيعها في مراكش سنة 1994 نقلة نوعية في مجال تدعيم دور منظمة التجارة العالمية في بلورة أحكام ومعايير دولية واضحة.

- تم ادماج بنود خاصة بسياسات المنافسة في بقية اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

- بالرغم من محاولات تضمين الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف لأحكام خاصة بالمنافسة منذ انطلاق مفاوضات "الغات" فإن تعثر جولة الدوحة لم يسهل بلوغ هذا الهدف والوصول الى اتفاقية ملزمة في هذا المجال.

WORLD TRADE ORGANIZATION

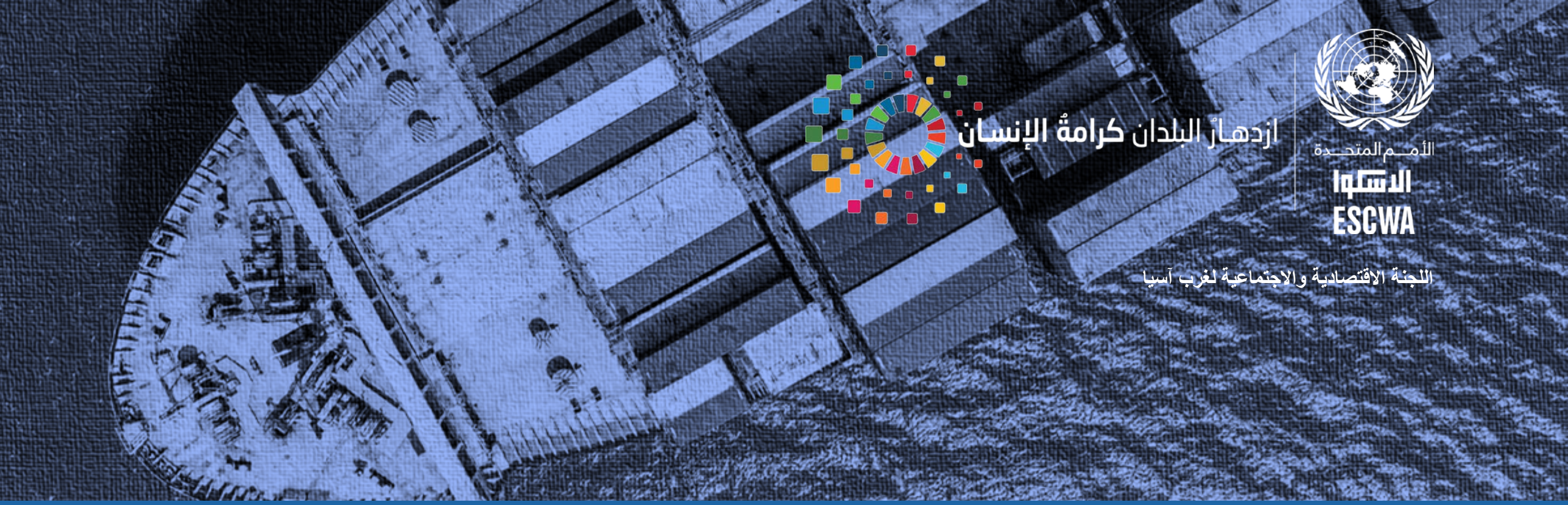

المنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية الإقليمية

المنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية الإقليمية

أهم الاتفاقيات التجارية الاقليمية التي شملت إجراءات خاصة بسياسات المنافسة:

- تشمل المجوعة الأولى الاتفاقيات التي تحتوي على التزامات عامة تعتمد على مبادئ عامة ضد السلوكيات التجارية التي تتعارض مع معايير المنافسة مثل الالتزام باعتماد قوانين منافسة محلية دون وضع معايير أو أحكام محددة ينبغي أن تتضمنها هذه القوانين أو آليات التنسيق بينها وسبل مراقبته.

- تشمل المجموعة الثانية الاتفاقيات التجارية التفاضلية التي تدعو الى تنسيق واسع لمعايير وقواعد المنافسة من خلال الاتفاق على حزمة قوانين وإجراءات منافسة مشتركة وملزمة

المنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية الإقليمية - مجموعة الاتحاد الأوروبي

- سعت المفوضية الأوروبية الى تضمين اتفاقيات التجارة الحرة بينها وبين بقية دول العالم أحكاما دقيقة ومتناسقة مع قانون الاتحاد الأوروبي بصفة تدريجية.

- في مجموعة الاتحاد الأوروبي آليات تنسيق لمعايير وقواعد المنافسة والذي يمثل نظام إقليميا متقدما للغاية في هذا المجال.

- ويتوفر لدى الاتحاد الأوروبي قواعد منافسة فوق وطنية مرتبطة بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الأوروبية لسنة 1957 والتي تهدف الى إنشاء سوق مشتركة.

- ومن بين ما تغطيه قواعد معاهدة الاتحاد الأوروبي في مجال المنافسة:
  - الاتفاقات أو الممارسات المنسقة بين الشركات (المادة 81)
  - وإساءة استخدام الهيمنة من قبل الشركات (المادة 82)
  - وكذلك المساعدات التي تقدمها الدول الأعضاء لبعض القطاعات أو الشركات والتي تشوه المنافسة تحت ستار أهداف اجتماعية أو تنموية (المادة 87)

المنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية الإقليمية - مجموعة أمريكا الشمالية

- اتفاقية نافتا للتجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك تعتبر من أهم الاتفاقيات التجارية الإقليمية في العالم. الا أنها اقتصرت في أحكامها على بعض المبادئ العامة لمواجهة السلوكيات التجارية الغير تنافسية.

- ، يطلب البند 15 من الاتفاقية ، والخاص بسياسات المنافسة والاحتكارات والمؤسسات الحكومية، من البلدان الأعضاء "اعتماد وتطبيق التدابير الضرورية لحظر السلوكيات التجارية الغير تنافسية دون أن ينص على أية معايير أو قواعد واضحة وملزمة. ولكن لم تؤد اتفاقية نافتا الى تأثير ملموس على قانون المنافسة وإنفاذها بين الدول الثلاث.

- تحتوي الاتفاقية الجديدة USMCA على أحكام أقوى بكثير في مجال إنفاذ المنافسة والتعاون حيث أدخلت أحكاما أكثر إلزامية:
  - السعي لتطبيق قوانين المنافسة الوطنية الخاصة بها على جميع الأنشطة التجارية في أراضيها
  - الحفاظ على سلطات الإنفاذ الوطنية
  - التقيد بالالتزامات الصارمة بالإجراءات

المنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية الإقليمية - مجموعة الآسيان

- فمن مجموع عشرة دول أعضاء، سنت تسعة دول قوانين منافسة وطنية منذ سنة 2015.

- ركزت مجموعة الخبراء المكلفة بالمنافسة (AEGC) والتي تم تركيزها خصيصا لتفعيل أهداف اتفاقية 2015، على تسهيل ودفع تبادل المعلومات وأفضل التجارب والممارسات في مقاومة السلوكيات الغير تنافسية.

- اصدار دليل أهداف المنافسة في المنطقة في شكل إطار قانوني قوي للمنافسة يهدف الى تعزيز ثقافة المنافسة عبر تطوير شبكة من الروابط الإقليمية بين السلطات أو الوكالات الوطنية المسؤولة عن سياسة المنافسة وبناء المؤسسات المكلفة بتفعيلها

- وتعمل العديد من الدول الأعضاء في تجمع الأسيان حاليا على إنشاء لجان وطنية للمنافسة خاصة بتفعيل أحكام الدليل الأزرق للمجموعة.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

قوانين المنافسة في اتفاقيات التجارة العربية
بين واقع الدول ومتطلبات التكامل الإقليمي

قوانين المنافسة في اتفاقيات التجارة العربية بين واقع الدول ومتطلبات التكامل الإقليمي

- كبقية دول العالم، اختارت معظم الدول العربية توجها اقتصاديا يقطع تدريجيا مع سياسات تعويض الواردات التي تم اعتمادها منذ استقلالها في منتصف القرن الماضي.

- التوجه التدريجي في تحرير التجارة الخارجية عبر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من جهة وتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية التفاضلية.

- تهدف السياسات الاقتصادية الجديدة الى التقليص التدريجي من هيمنة القطاع العام في الاقتصاديات العربية عبر دفع مساهمة القطاع الخاص في مجهود التنمية والحد من اقتصاد الريع والممارسات الغير تنافسية.

- أهداف اعتماد قوانين خاصة بسياسات المنافسة :
  - حماية المستهلك والمنتجين من الممارسات الغير تنافسية من جهة.
  - ومعاملة السلع ذات المنشأ التفاضلي كسلع محلية من جهة أخرى.

اتفاقيات التجارة الحرة التي تشمل الدول العربية

- معظمها لا تحتوي على أية أحكام ملزمة لتفعيل قوانين المنافسة حسب المعايير الدولية المتعارف عليها.

- التركيز كان أساسا على رفع القيود على التجارة وخاصة تجارة السلع الصناعية فيما بقيت العديد من القطاعات الأخرى، وخاصة الزراعة والخدمات، تخضع لحزمة من القيود الجمركية والغير جمركية.

- قد تم ادخال بعض أحكام المنافسة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية لكن بصفة محدودة مقارنة بتلك المعتمدة في معاهدة المجموعة الأوروبية. ركزت البنود الخاصة بالمنافسة على القضايا المتعلقة بالسلوكيات الغير تنافسية وإساءة استخدام الهيمنة في السوق.

- تم الاشارة بدقة الى المنافسة في اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي فقط فيما يتعلق بآليات ولوج السوق للسلع ومسدي الخدمات في الأسواق العربية وأسواق الاتحاد الأوروبي

اتفاقيات التجارة الحرة التي تشمل الدول العربية

- تعتبر أهم قرار لتطوير التكامل الاقتصادي العربي فهي تفتقد الى أي قوانين أو التزامات خاصة بقوانين المنافسة ومقاومة الاحتكارات.

- فلم تكن توجد في الدول الأعضاء قوانين للمنافسة وتنظيم الاحتكارات باستثناء تونس والمغرب، والجزائر، فيما كانت معظم بقية الدول بصدد اعداد قوانين مماثلة.

- تقتصر مقاومة الممارسات المنافية للمنافسة على آليات دخول الأسواق للسلع ذات المنشأ من الدول الأعضاء دون التعمق في أحكام أكثر شمولية لقضايا المنافسة في اتفاقيات التجارة الحرة بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

- تمنع اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) والتي تضم ستة دول عربية حسب المادة 55، أي اتفاق بين الشركات أو الممارسات المنسقة التي قد تؤدي الى تقييد أو تشويه المنافسة داخل السوق المشتركة

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

قوانين المنافسة في الدول العربية

قوانين المنافسة في الدول العربية

- العلاقات التجارية مع المناطق الأخرى خلقت الدافع الرئيسي للعديد من الدول العربية لاستبدال اعتمادها على قوانينها القديمة واعتماد تشريعات المنافسة.

- معظمها مازالت تشوبها العديد من النقائص على العديد من المستويات. فعلى المستوى التشريعي، تسمح العديد من القوانين الوطنية بمواصلة الممارسات الغير تنافسية في بعض القطاعات.

- وعادة ما يتم اعتماد سياسات تحديد الأسعار القصوى دون الأخذ بعين الاعتبار لأسباب هذا الارتفاع وأثر هذه السياسات على دخل المنتجين ومردودية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تتميز معظم قوانين المنافسة في العديد من الدول العربية بغياب إجراءات عملية لمقاومة الاحتكارات الناتجة عن أنظمة الوكالة الحصرية في استيراد وتوزيع العديد من السلع.

قوانين المنافسة في الدول العربية

بحسب تصنيف تقرير الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية:

- الإطار القانوني لمعظم قوانين المنافسة يتراوح بين متوسط و متطور.

- هذه الأطر تعاني من غياب آليات واضحة لعمل المؤسسات المكلفة بإنفاذ هذه القوانين ومقاومة السلوكيات الغير تنافسية.

- تعاني معظم هيئات انفاذ قوانين المنافسة في البلدان العربية من ضعف الموارد المالية والبشرية الضرورية لتنفيذ مهامها بالإضافة الى ضعف التنسيق مع بقية مؤسسات الدولة المؤثرة في المنافسة كالوزارات.

- تتميز معظم قوانين المنافسة في المنطقة بغياب التناسق مع التزاماتها في الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA
Shared Prosperity Dignified Life
OECD
UNITED NATIONS
UNCTAD

واقع المنافسة في الدول العربية على المستوى القطاعي

القوة السوقية القطاعية في الدول العربية

مؤشر ليرنر القطاعي في تونس و المغرب سنة 2014

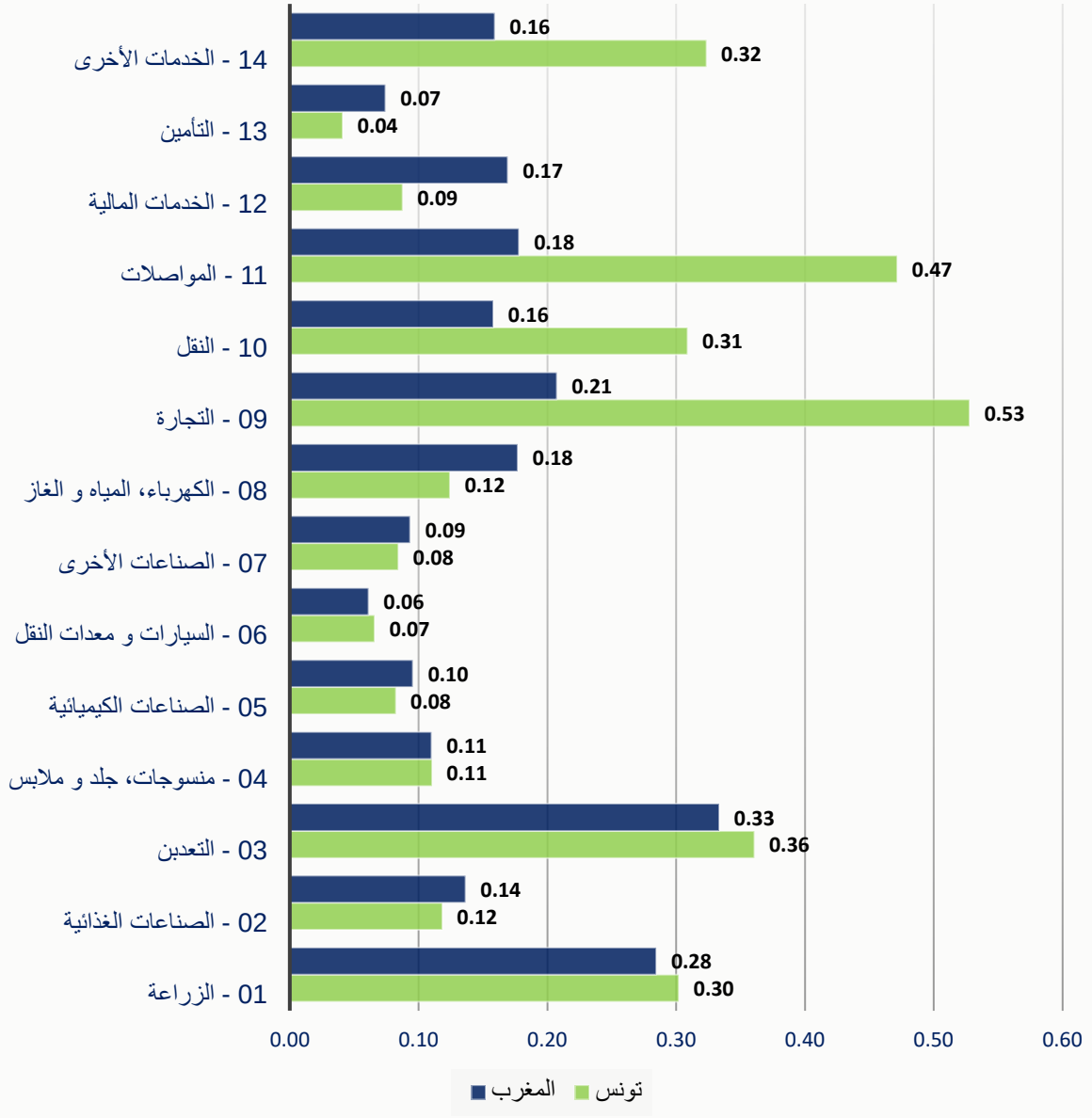

مؤشر ليرنر القطاعي في عمان والكويت سنة 2014

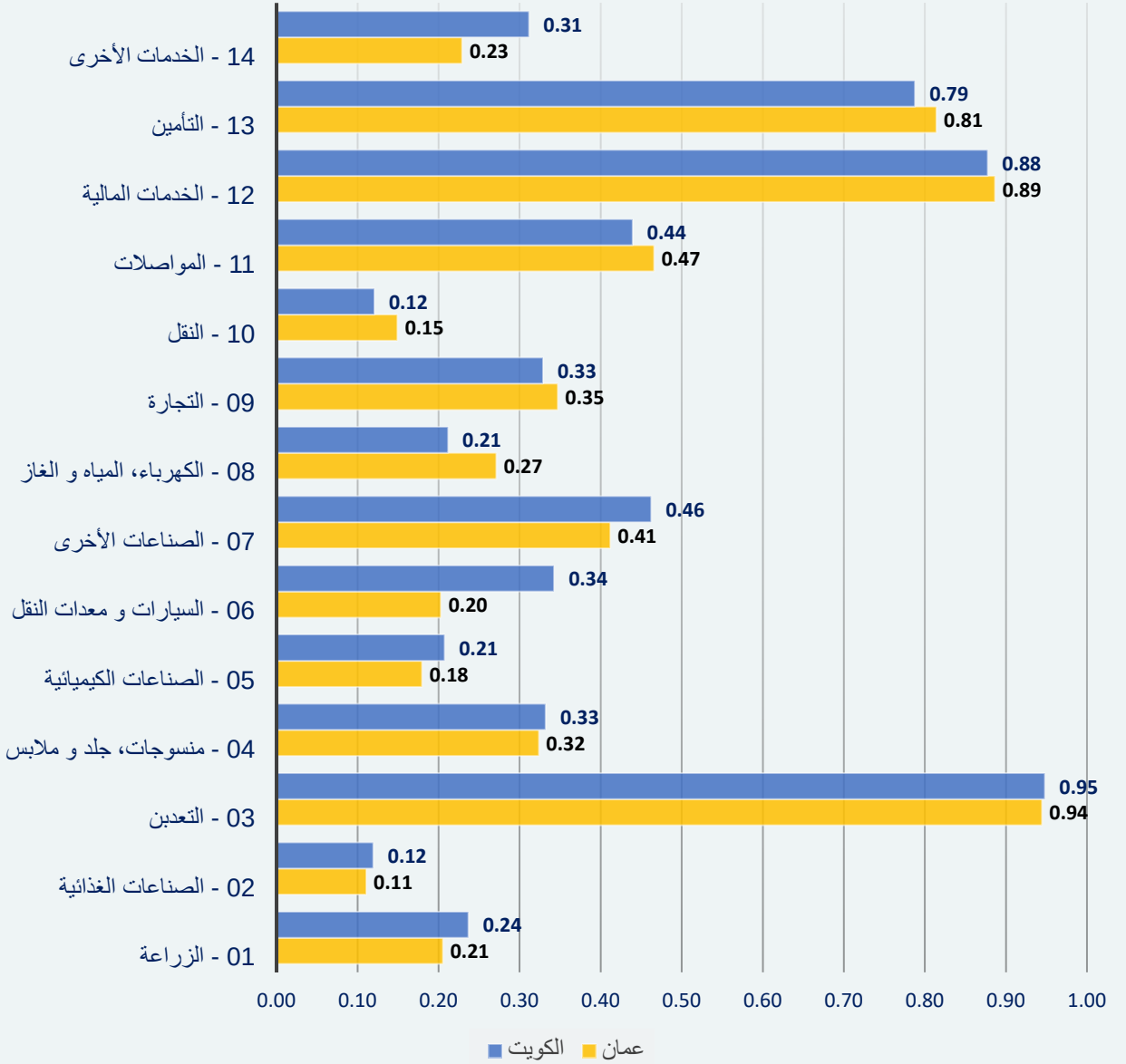

مقارنة مستوى القوة السوقية القطاعية في الدول العربية ببعض التجارب العالمية

تتميز الدولتين بتطور مستوى ارتباطها بسلاسل القيمة العالمية نتيجة لتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاعات تنافسية هامة مستفيدة في ذلك من العديد من المميزات التنافسية وإجراءات تحفيز الاستثمار.

تعتبر بولندا من أكثر الدول التزاما بمعايير أحكام المنافسة طبقا لأحكام المجموعة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

أما الفيتنام لم تشهد تطورا ملموسا في إنفاذ قوانين فعالة للمنافسة إلا منذ 2015.

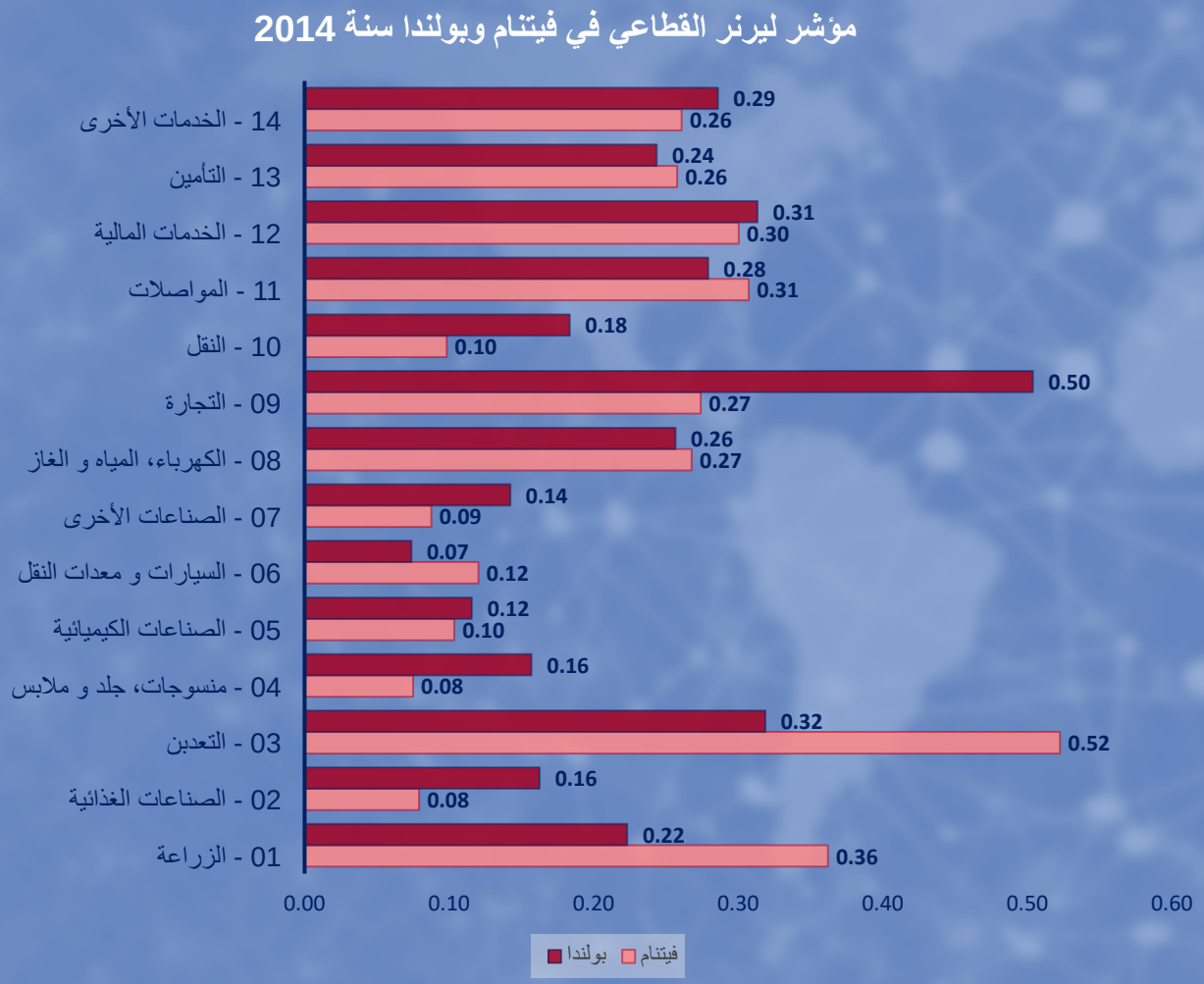

مؤشر ليرنر في الكويت مقارنة بالفيتنام وبولندا سنة 2014

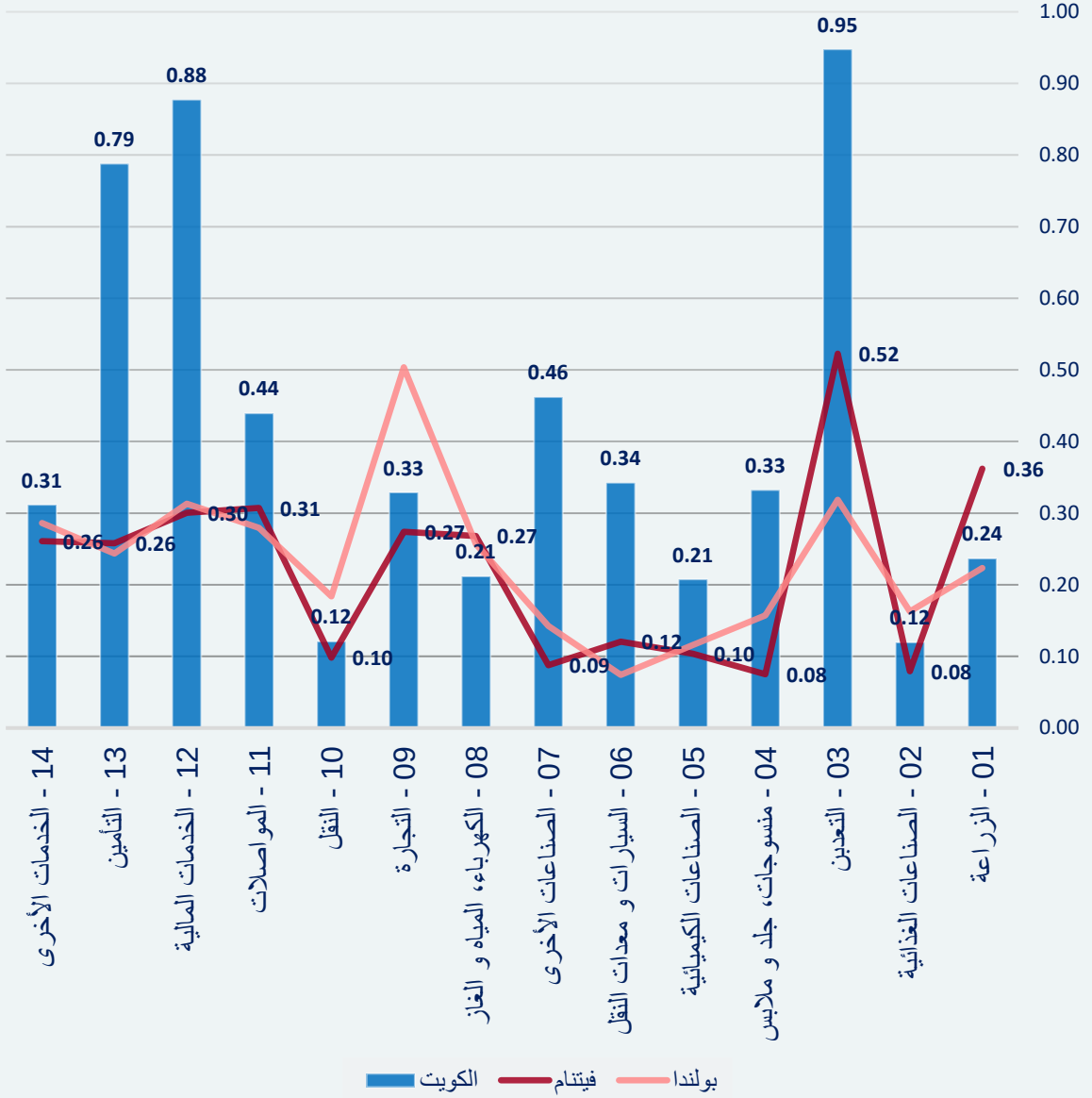

مؤشر ليرنر في سلطنة عمان مقارنة بالفيتنام وبولندا سنة 2014

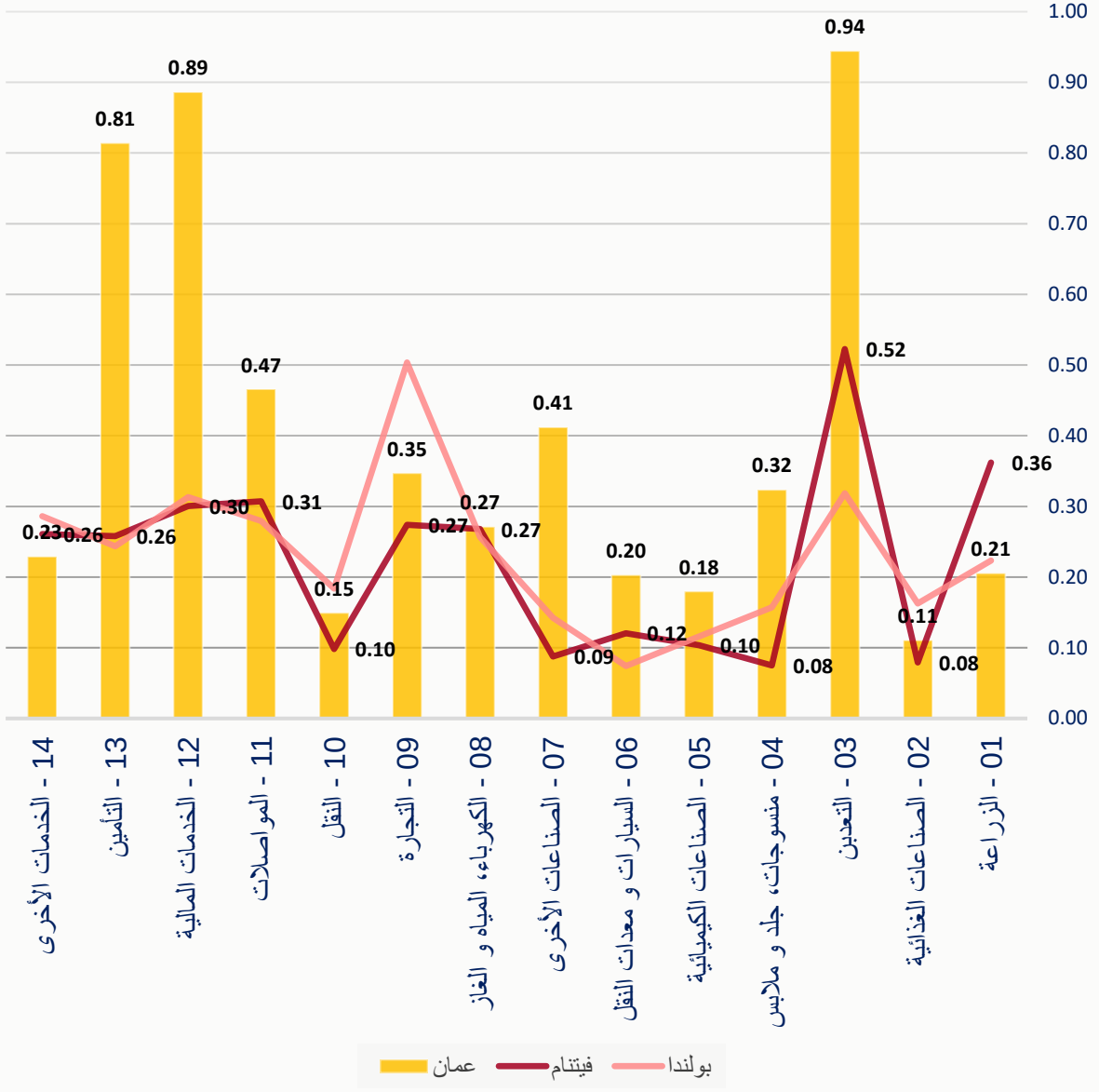

مؤشر ليرنر في المغرب مقارنة بالفيتنام وبولندا سنة 2014

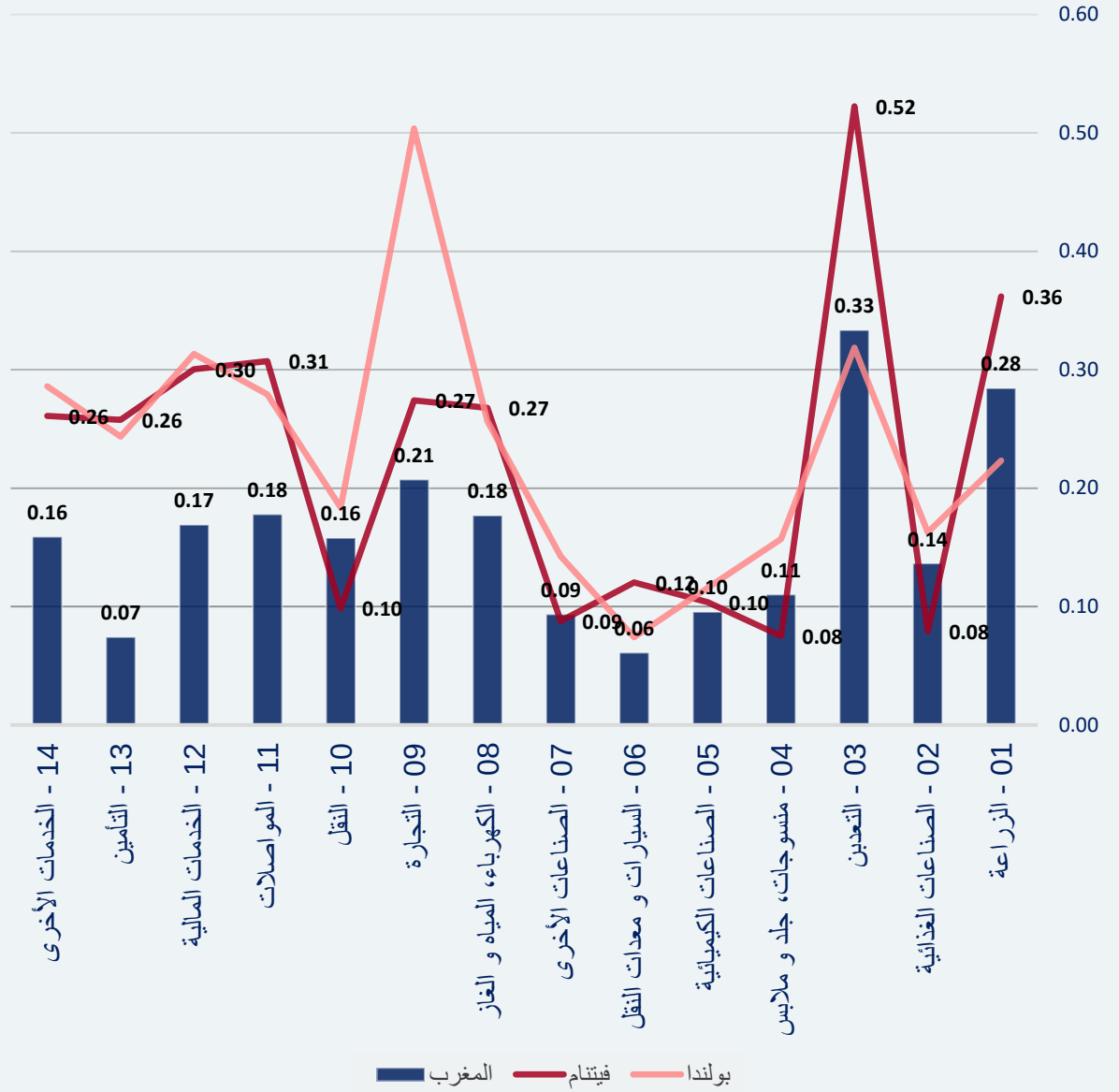

مؤشر ليرنر في تونس مقارنة بالفيتنام وبولندا سنة 2014

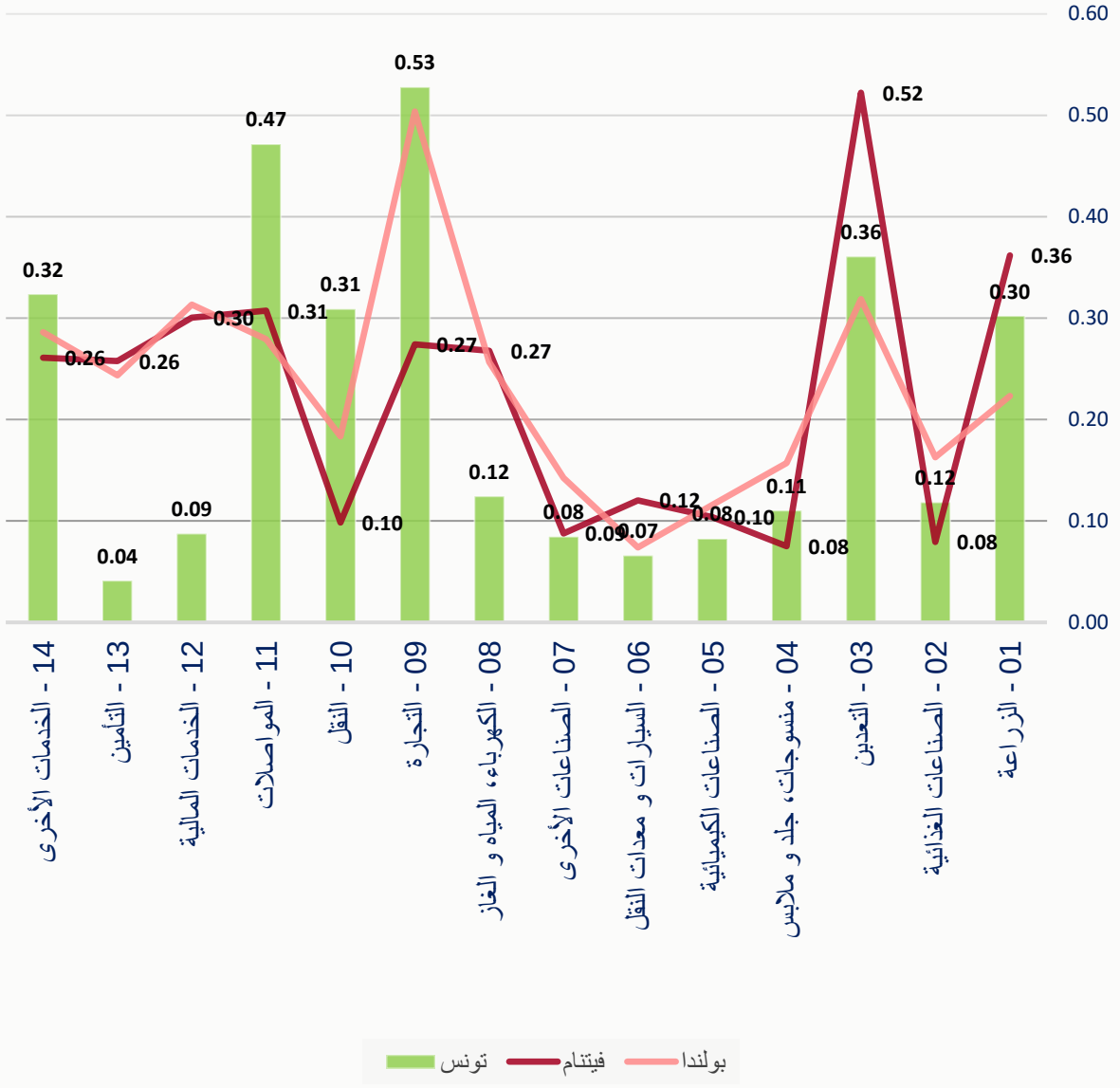

دور التنافسية في دفع التنمية الشاملة: الأرباح والآليات حسب الحالة الكويتية

نموذج التوازن العام الخاص بالاقتصاد الكويتي

لدفع إصلاحات مناخ التنافسية في دولة الكويت، فإنه من الضروري في مرحلة أولى تقدير الكلفة الاقتصادية لضعف التنافسية في الاقتصاد الوطني.

سيركز نموذج التوازن العام المستخدم في هذه الدراسة على تقييم أثار تغيير مستويات قوة السوق في القطاعات الإنتاجية والناتجة عن ضعف التنافسية والإجابة بشكل أساسي على الأسئلة المحددة التالية:

- ما هو أثر تقليص قوة السوق على الاقتصاد الكويتي، الكفاءة بين القطاعات، وتوزيع الأرباح بين مختلف المتدخلين؟
- أي السياسات الإضافية التي يمكن تنفيذها لتعظيم الفوائد من تطوير مناخ المنافسة في الكويت والتي تشمل السياسات الضريبية، وسياسات الدعم، والاستثمار، والتجارة.، الخ؟

نموذج التوازن العام الخاص بالاقتصاد الكويتي

وباستخدام النموذج الخاص بالاقتصاد الكويتي والذي تم تحديث قاعدة البيانات الخاصة به باستخدام تقنيات التحديث والتي تعتمد بدورها على آخر البيانات المتوفرة في جدول المدخلات والمخرجات بالحسابات القومية، تم اعتماد سيناريوين اثنين لمحاكاة آثار تقليص قوة السوق بافتراض التغييرات الآتية في نسب القوة السوقية:

1. سيناريو ضعيف يفترض تقليص القوة السوقية الحالية بنسبة 10% لجميع القطاعات الإنتاجية تدريجيا على فترة زمنية بخمس سنوات أي 2% في سنة 2021، 4% في سنة 2022، 6% سنة 2023، 8% سنة 2024 و10% سنة 2025.

2. سيناريو يعكس إصلاح عميق لقوانين المنافسة من خلال التقليص بنسبة 50% من القوة السوقية لمختلف الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2021-2025 بصفة تدريجية (10% سنة 2021، 20% سنة 2022، 30% سنة 2023، 40% سنة 2024 و50% سنة 2025).

الآثار الاقتصادية الكلية المتوقعة نتيجة لتقليص القوة السوقية 2021-2025

مجاميع الاقتصاد الكلي	السيناريو المرجعي	السيناريو 1: تقليص القوة السوقية بنسبة 10%	السيناريو 2: تقليص القوة السوقية بنسبة 50%
الطلب النهائي الكلي	4,62	4,73	9,56
الطلب النهائي للأسرة	5,04	5,15	10,61
الطلب النهائي – الاستثمار	5,36	5,46	11,24
الطلب النهائي للحكومة	3,36	3,36	5,57
الصادرات	3,78	3,78	6,09
الواردات	4,83	4,83	13,13
مؤشر أسعار المستهلك	1,05	1,05	-0,53
الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	0,00	0,11	0,00
الادخار الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	1,26	1,26	2,00
الادخار الأجنبي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	0,74	0,74	1,16
العجز التجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	0,42	0,42	0,74
العجز أو الفائض الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	-1,89	-1,89	-2,94

الاستثمار، الادخار والعجز التجاري والحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

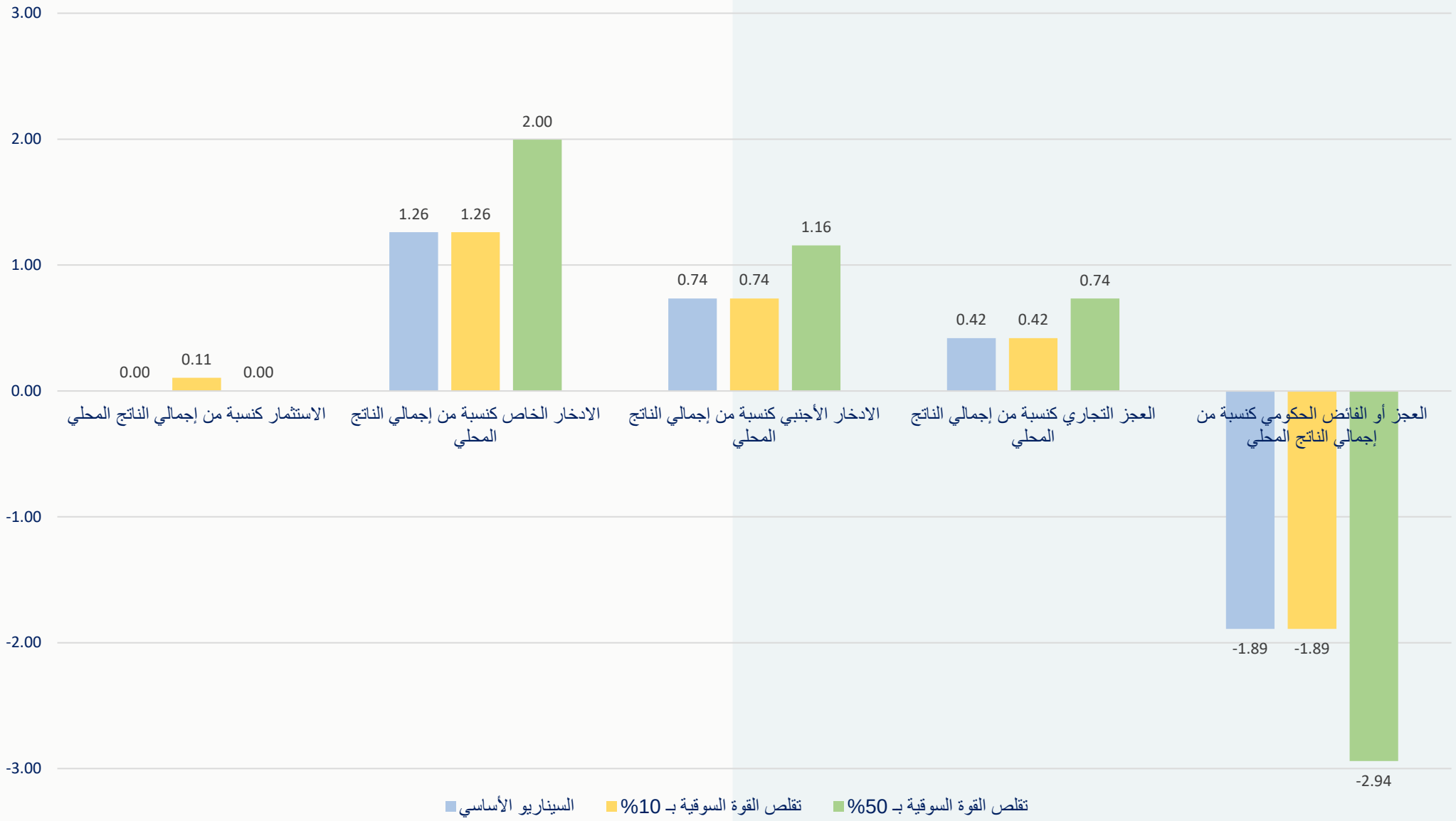

كمية إجمالي القيمة المضافة - قطاع الخدمات (التغير٪)

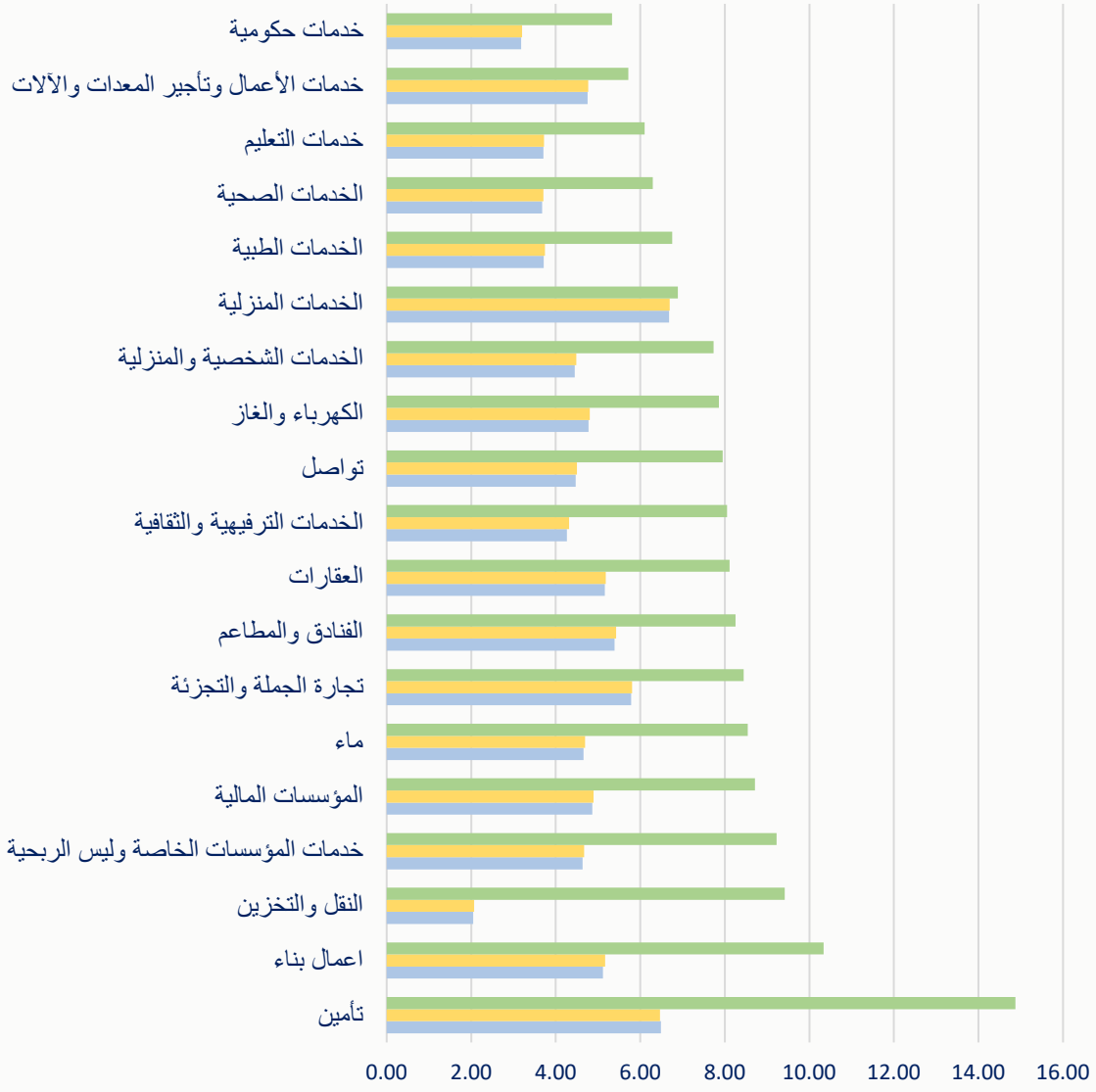

كمية إجمالي القيمة المضافة - قطاع الصناعة (التغير٪)

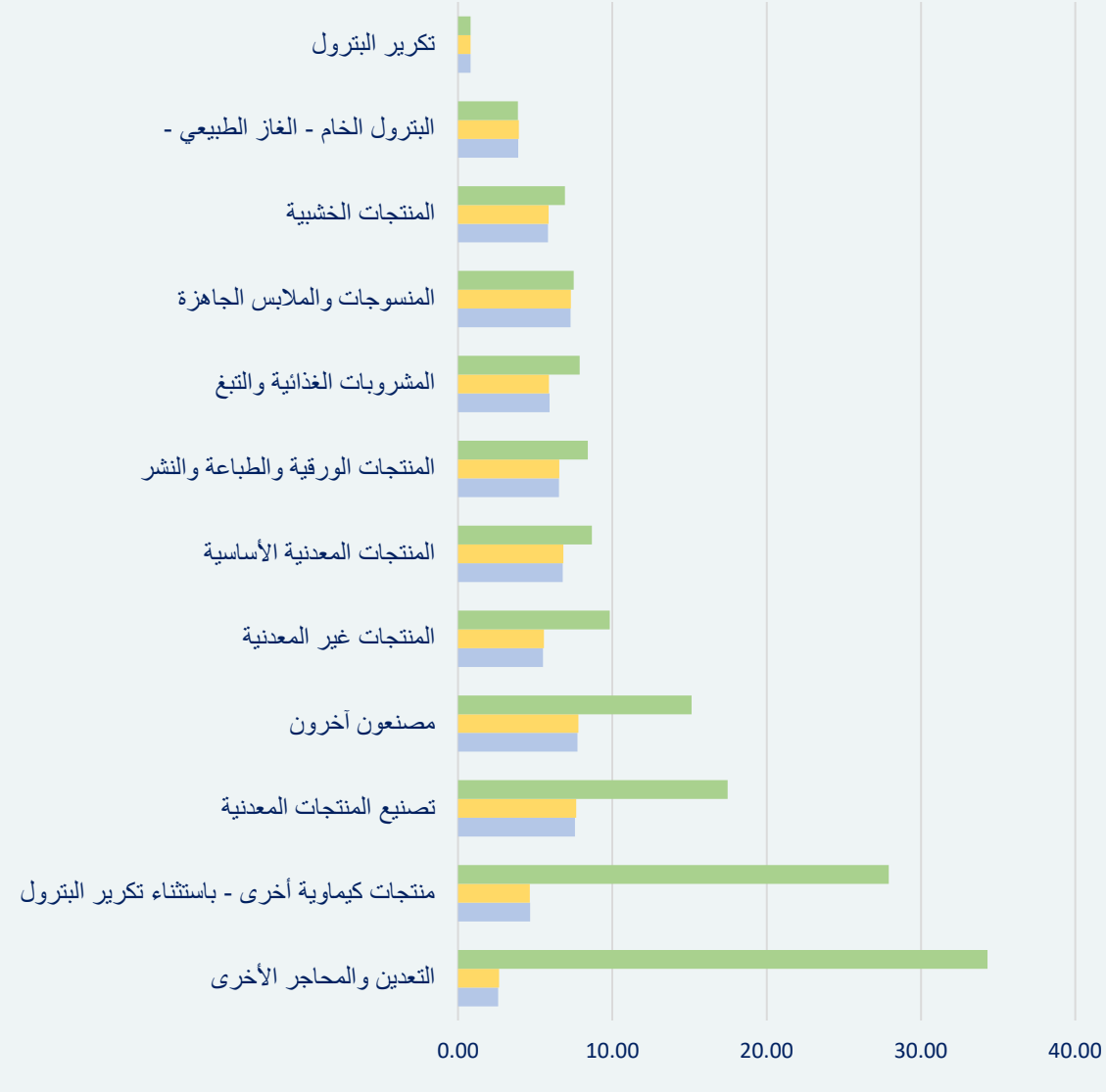

نسبة نمو دخل المؤسسات والأفراد

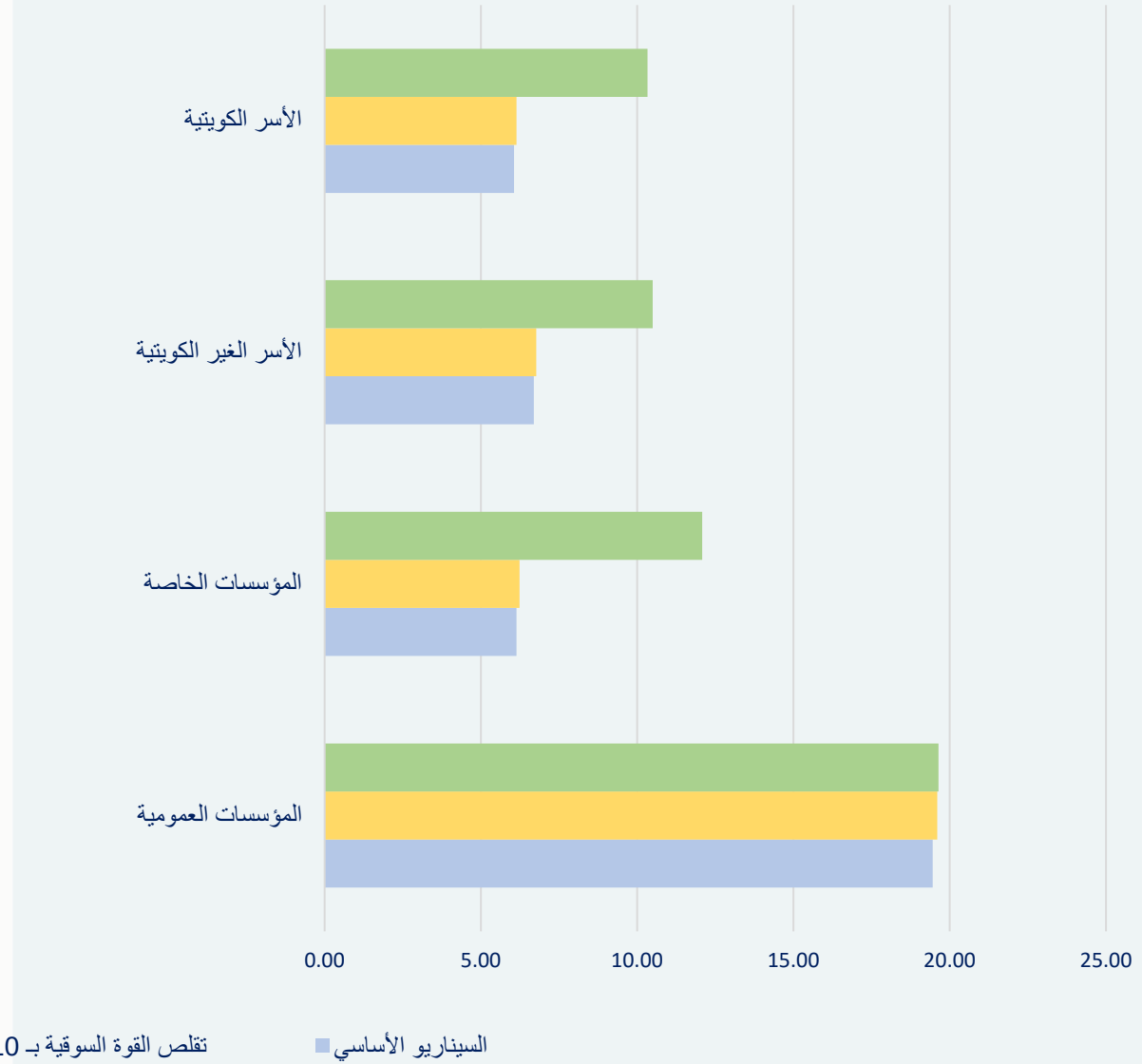

نسبة نمو الاستهلاك الحقيقي للأسر

حوصلة وتوصيات

تبرز أهمية تفعيل وتطوير قوانين المنافسة في الدول العربية فبالرغم من أن الدراسة التحليلية لتقييم الأرباح الاقتصادية لتقليص قوة السوق القطاعية قد اقتصرت على دولة الكويت، فإن التوصيات الخاصة بدفع دور المنافسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يمكن أن تشمل جميع الدول العربية.

يمكن تلخيص هذه التوصيات في الآليات الأساسية التالية:

- آليات لتحسين بيئة الأعمال
  - بتبسيط نظام التراخيص الإدارية من خلال تطوير وتنفيذ إصلاحات دقيقة ومفصلة.
  - رفع الحواجز التمييزية للدخول الى الأسواق المحلية لتحقيق المساواة بين القطاع الخاص والقطاع العام .
- اصلاح قوانين المنافسة
  - لتصبح أكثر فاعلية وتتمتع بآليات إنفاذ لتجنب أن يؤدي فتح الأسواق العربية إلى امتيازات إضافية للشركات الأجنبية خارج الاتفاقيات المنظمة دون شرط المعاملة بالمثل في الدول الشريكة.
  - أن مراجعة القواعد الخاصة بالمشتريات الحكومية في العديد من القطاعات في الدول العربية تعتبر عنصرا أساسيا لإنفاذ شروط ومبادئ المنافسة العادلة والفعالة
- تضمين آلية لتفحص جميع تدخلات الدولة في الاقتصاد لتوجيهها بشكل أفضل للحد من إخفاقات السوق

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

شكراً لكم

السيدة ناتالي خالد
مسؤولة الشؤون الاقتصادية - "إسكوا"